الهيئة العمومية لجمعية سبأ لمستخدمي مياه الري بمنطقة العلوي بالملاح تعقد اجتماعها الانتخابي الثاني

القشعة / الأمناء/ خاص:

بحضور ممثل مكتب الشـؤون الاجتماعية والعمـل بمحافظة لحج الأخ ثروت عكاشـة عقدت الهيئة العمومية لجمعية سبأ لمستخدمي مياه الري بمديرية الملاح بمحافظـة لحج اجتماعها الانتخـابي الثاني في مقر الجمعيـة بمنطقة العلوي (القشعة).

وجرى خلال الاجتماع الذي ترأسـه الشـيخ محسـن أحمد الدعجري مناقشة التقرير العام والتقرير المالي والختامي ومـشروع القرارات والتوصيات وعدد من القضايا والمستجدات الخاصة بمستخدمي مياه الري وكذا وضع الحلول والمعالجات والمقترحات الهادفة إلى تفعيل نشـاط الجمعية واستمراريته ووضع خطة العمل ونشاط الجمعية خلال المرحلة القادمة.

كما وقف الاجتـماع امام التقارير المقدمة من الهيئـة الادارية للجمعية وجرى مناقشتها من قبل اعضاء الجمعية ووضع عدد من الملاحظات والاقتراحات الكفيلة بالتغلب على بعض الصعوبات.

وأسـفر الاجتماع الانتخابي بالخروج بالعديد من القرارات والتوصيات وانتخاب هيئة إدارية جديدة من التالية أسماءهم:

-1 الشيخ محسـن احمد الدعجري - رئيسا -2 محمد شائف احمد – أمينا عاما -3 الشـيخ/ جميل عبدالله صالح - المسؤول المالي، -4 الشيخ/ محمد ناصر يسلم - الري والصيانة، -5 الشيخ/ وهيب فضل الداعري - المشاريع، -6 ياسر عبدالقوي صالح - التدريب والتأهيل، -7 الشيخ/ يوسف عبدالله جوبان - المسؤول الاعلامي والاجتماعي.

كما تم انتخاب لجنة للرقابة والتفتيش من الاخوة التالية اسمائهم:

-1 رياض عبدالحميد - رئيسا -2 محمد شائف جمع – نائبا للرئيس -3 الشيخ/ ناصر مخور - مقررا للجنة.

وفي ختام الاجتماع اقرت المجتمعون اختيار العميد ركن/ خالد ناصر يسلم رئيسا فخريا للجمعية .

الهيئة الإدارية لجمعية المتقاعدين المدنيين تعقد اجتماعا استثنائيا وتوجه مناشدة عاجلة للرئيس هادي

عدن "الأمناء" خاص :

عقـدت الهيئـة الإداريـة لجمعية المتقاعدين المدنيين اجتماعاً اسـتثنائياً في مقر الجمعية وبحضور كامل أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية برئاسـة رئيس الجمعية الأستاذ/ الخضر صالح طالب بارحمة.

وجرى في الاجتماع مناقشـة العديد مـن المواضيع الهامة وأقـرت بتوجيه مناشـدة عاجلـة إلى فخامـة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

وطالبت الهيئة الإدارية في مناشدتها بتنفيـذ توجيهات رئيـس الجمهورية الخاصـة بمعالجـة قضايـا المبعدين والمنقطعين والمتقاعدين قسراً تحت رقم (2) لسنة (2013).

كما طالبت الهيئـة الإدارية بإصدار قرار بعـدد (36508) قضايا وتظلمات وقد رفعت بها اللجنة الرئاسية برئاسة القاضي/ سهل محمد حمزة إلى دولة نائب رئيس مجلس الوزراء بغرض إصدار بهم قراراً من قبل رئيس الجمهورية حسـب إفادة رئيس اللجنة القاضي/ سهل محمد حمزة صادرة في جريدة (الأيام) بتاريخ 10/1/2019م. كما طالبت بالنظر إلى الكشـوفات المرفوعة من قبل رئيس اللجنة القاضي/ سهل محمد حمزة إلى رئاسة الجمهورية بعدد (24,265) موظفا مبعدين ومنقطعـين ومتقاعدين قسراً بتاريخ 24/5/2017م بإصـدار قرار بهم وصرف جميع مسـتحقاتهم كاملة وإصدار قرارات بالكشـوفات المدنية المرفوعة من قبل اللجنة الرئاسـية برئاسة القاضي سهل محمد حمزه واعتماد لهم مبالغ من المنحة التي قدمتها دولة قطر وقدرها (350.000.000) ثلاثمائة وخمسـون مليون دولار أمريكي, حيث سبق وقد تم صرف منها (100.000) مائة ألف ريال يمني مرة واحدة لمن شـملهم القرارات الرئاسية (49 , 50 ،51 , 52) القاضي بعودة (795) ضابطا , ولم يصدر حتى الآن أي قرار يخص المدنيين المنقطعين والمبعدين والمتقاعدين.

وأكدت الهيئـة الإدارية لجمعية المتقاعدين المدنيين عـلى ضرورة إيلاء الرعاية الصحية للمتقاعدين والتأمين الصحي لهم بحسب القانون رقم (25) لعام 1991م القاضي في مضمون مواده أن يشـمل متقاعدي الدولة والقطـاع العام التأمين الصحي للمتقاعد، وتفعليه من خلال الصندوق التقاعدي.

وطالبت بصرف الزيادة المتبقية (15%) لجميع المتقاعدين وأسر المتوفين بحسب القرار الصادر من قبلكم والمقرة بواقع (30%) أسوة بموظفي الدولة.

وإعادة النظر في المادة (63) من قانون التأمينات والمعاشـات وتعديلها بصورة استثنائية لتحسين أوضاع المتقاعدين أسوة بموظفي الدولة .

كما طالب الهيئة الإدارية لجمعية المتقاعدين المدنيين بتشكيل لجنة من الخدمة المدنية والمالية والتأمينات والمعاشات بمراجعة رواتب المتقاعدين والمتوفين المتدنية رواتبهم ورفع رواتبهم بدون اسـتثناء بحسب القانون والمتغيرات التي طرأت على جـدول الأجور والمرتبات وإشراك جمعية المتقاعديـن المدنيين التي تحمل ترخيص مزاولة مهنة رقم (902) الصادر من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل محافظة عدن بتمثيل المتقاعدين في الجنة المشكلة ومنح المتقاعدين وأسر المتوفيين 100% في أي زيادة تطـرأ على جدول مرتبات موظفي وعـمال الدولة والقطاعين العام والمختلط.

في حلقة نظمها مركز عدن للبحوث الاستراتيجية ..

إعلاميين بحضور عربي يناقشون آفاق الاعلام الجنوبي

الأمناء/ خاص:

نظم مركز عدن للبحوث الاسـتراتيجية والإحصاء صباح أمـس حلقة نقاش عن الاعلام الجنوبي في مدينة المعلا بعدن .

وفـي حلقـة نقـاش التي سـترفع توصياتهـا للقائمـين عـلى الاعلام في (المجلـس الانتقالي) قدمـت أوراق عن (الصحافـة العربية ونظرتهـا للجنوب والإعلام الجنوبي)للاسـتاذة ولاء عمران الصحيفة المصرية المعروفة وعن (النظرة الأكاديميـة لتطوير الاعـلام الجنوبي) للأسـتاذ صلاح العاقل المحـاضر بكلية الاعلام جامعة عدن وعن (الاعلام الجنوبي المرافـق للثـورة وكيفية اسـتفادته من التطـورات الجديدة) للأسـتاذ صالح ابو عوذل الصحفي الجنوبي المعروف ورئيس تحرير صحيفة اليوم الثامن .

الصحفيـة المصريـة ولاء عمـران اسـتعرضت في حلقة نقاش كيف ينظر الرأي العام العـربي لقضية الجنوب كيف يمكن للإعلام الجنوبي المساهمة في شرح قضية الجنوب للعرب!

أما الإعلامي والأكاديمي الشاب المحاضر بكلية الاعلام جامعة عدن ومراسـل قناة روسيا اليوم صلاح العاقل استعرض كيف يمكن الاستفادة من مخرجات الاعلام في صنع اعلام جنوبي محترف !

ومن جانبه الصحفـي الجنوبي القدير والمساهم البارز في اعلام الثورة الجنوبية منذ انطلاقها ورئيس تحرير صحيفة اليوم الثامن صالح ابو عوذل اسـتعرض كيف يمكن البناء على اعلام الثـورة الجنوبية وجعله اعلام محترف !

حضر النقاش والتوصيـات نخبة من الإعلاميين والمهتمـين نذكر نموذج منهم الاستاذ صلاح السـقلدي والأستاذ محمد العمودي والأسـتاذ عارف ناحي والأستاذ نـزار هيثم والأسـتاذ مختـار اليافعي وكوكبة مـن النخبة المهتمة بينهم عبدالله المعسـلة وفي العريمـي وأميمة الخضر والأستاذة عبير وجمع !

خرجت الحلقة بتوصيـات مهمة جدا سترفع للقيادة للإسهام في تطوير العمل الإعلامي الجنوبي .

الجدير بالذكر ان مركـز عدن للبحوث الاسـتراتيجية والإحصـاء ينظم حلقات نقاش بصورة دورية في عدن منذ إشهاره قبل أعوام شملت حميع مجالات.

مدير هيئة الأراضي في المكلا يستعد للفرار بعد إحالته للتحقيق

الأمناء/ خاص:

كشـفت مصادر خاصة، بأن ترتيبات يجريها مديـر فرع هيئـة الأراضي في مناطق السـاحل بحضرمـوت، لمغادرة البلاد عقـب صدور مذكرة رسـمية من النائب العـام، لإحالتـه للتحقيق بتهمة ممارساته المخالفة للقانون وتوجيهات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، بوقف كافة التصرفات لـلأراضي وقيامه بإلغاء مخططـات معتمدة وعـدم تجاوبه مع أحكام السلطة القضائية وتنفيذها.

ولفتت المصـادر إلى أن المهندس/ عمر علي نعـمان، المحـال للتحقيـق يجري معاملات لإسـتخراج جوازات سفر لأفراد أسرتـه وأقربه والتنسـيق مـع جهات مسؤولة لتأمين خروجه من مدينة المكلا إلى خارج البلد، هرباً من إحالته التحقيق بحسـب المذكرة الرسـمية الصادرة عن النائـب العام د. علي الأعـوش، الحاملة رقم 35 بتاريخ 21/1/2019م، والموجهة إلى رئيـس نيابـة اسـتئناف الامـوال العامة بالمكلا، بنـاءً على ما جاء بمذكرة رئيس الهيئة العامة للأراضي والمسـاحة والتخطيـط العمـراني برقـم 282/م د/2018م، التـي أكدت ارتكاب مدير فرع الهيئة بالمكلا مخالفات جسيمة للقوانين واللوائح المنظمـة للعمل، وقيامه بصرف عقود انتفاع دون موافقة رئاسـة الهيئة المخولة قانوناً بذلك بهدف تمرير معاملات لمصلحة جهات نافذة في سلطة المحافظة لتقوم بحمايته التسـتر على تجاوزاته، اضافة الى التلاعب بصرف جزء من موقع مبنى الضبة المستقبلي.

وذكـرت المصـادر في حديثهـا بأنها تحصلـت عـلى معلومات تشـير بأن النعماني، يجري ترتيباتـه للمغادرة إلى سـلطنة عمان، عبر منفذ محافظة المهرة الذي يبعد عن مدينة المكلا حوالي 530 كم.

وتأتي توجيهات إحالة مدير فرع الهيئة بالمكلا المهندس/ عمر علي نعمان، للتحقيق عقب أن تفاقمت شـكاوى المواطنين من ممارسـات مكتب الهيئة في المكلا، حيث قالوا: أن " مدير مكتب الأراضي بمناطق سـاحل حضرمـوت (المـكلا) المهندس "النعماني" لازال يعبث بأراضي المواطنين الموثقـة بالسـجل العقـاري، بطريقة استفزازية وغير قانونية ويرفض التعامل بالوثائق الرسمية والتوجيهات الحكومية العليا ويقوم بصرف أراضينا لمقربين منه بطريقة غير شرعية سـتجر المدينة الى مربع الفوضى والإقتتال ".

معتبرين بقاء النعـماني، في منصبه مؤامـرة تدميرية تحاك ضد أراضي وأبناء المدينة، مطالبين السـلطات سرعة القاء القبض عليه وإحالته للتحقيق وإعادة كل ما تم نهبه قبل تمكنه من الهروب.

الجدير بالذكر هو أن مدينة المكلا كانت قد شـهدت خلال الثلاث السنوات الماضية أعمال بسط واسـعة للأراضي، تعد هي الأولى من نوعها منـذ أكثر من 35 عام، وذلك بتواطؤ مدير فـرع هيئة الأراضي بمناطق ساحل حضرموت ومسؤولين في هرم السلطة المحلية والأمنية.

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
مكتب النائب العام

الرقم: ٣٥/ ٢٠١٩م
التاريخ: ٢٤/ ٢/ ٢٠١٩م

الأخ / رئيس نيابة استئناف الأموال العامة م/المكلا المحترم

بعد التحية...

بالإشارة إلى مذكرة رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني برقم ٢٨٢/م ر/٢٠١٨م بشأن ما نسب إلى مدير عام الهيئة العامة للأراضي المكلا م/حضرموت المهندس /عمر علي نعمان من وقائع مخالفة للقانون وللتوجيهات رئيس الجمهورية – ورئيس الوزراء بوقف كافة التصرفات للأراضي. وقيامة بإلغاء مخططات معتمدة ... إلخ.

وعليه ؛ نوجه بالتحقيق في الوقائع المثارة في خطاب رئيس الهيئة والمنسوب ارتكابها لمدير عام فرع الهيئة بحضرموت واتخاذ ما يلزم من إجراءات والتصرف وفقاً للقانون

تقبلوا خالص...

النائب العام
د. علي أحمد الأعوش

صورة مع التحية:
- مكتب رئيسة الجمهورية
- مكتب رئاسة الوزراء
- رئيس الهيئة العامة للأراضي
- محافظ محافظة حضرموت
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

Republic of Yemen
Council of Ministries
General Authority of Land Survey & Urban Planning
Main Office

الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني
الديوان العام

Office: .....
Date: .....
Ref: .....

التاريخ: ٢٠/ ٠٢/ ٢٠١٩م
مرجعنا: ٢٨٢/ م ر/ ٢٠١٨م

السادة الأخ/ فرج سالمين البحسني
المحترم
محافظ محافظة حضرموت - رئيس المجلس المحلي
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: توقيف المهندس عمر علي نعمان مدير عام فرع هيئة الأراضي م حضرموت - الساحل عن العمل

لهديكم الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني أطيب التحايا، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه واستناداً إلى تقرير اللجنة المكلفة من رئاسة الهيئة بالقرار رقم (٢١) لعام ٢٠١٨م وتوجيهاتكم الكريمة برقم (٢٠٦/ م ع/ ٢٠١٨م) بتاريخ (٢٠١٨/٣/٢٠م) والتي تضمنت تسهيل مهمة اللجنة المكلفة من رئاسة الهيئة، عطفاً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية المشير/عبدربه منصور هادي (حفظه الله) بشأن ترتيب وضع فرع هيئة الأراضي م/حضرموت الساحل، وبناءً على المحضر الموقع بين لجنة رئاسة الهيئة ونواب المدير العام ومدراء إدارات فرع هيئة الأراضي م/حضرموت الساحل، ونظراً لصدم التزام المهندس/عمر علي نعمان مدير عام فرع هيئة الأراضي م/حضرموت الساحل بما تم الاتفاق عليه في المحضر المشار إليه أعلاه والموقع بتاريخ (٢٠١٨/٣/٢٦م) علاوة على ما تضمنه تقرير لجنة رئاسة الهيئة من المخالفات الجسيمة ومنها مخالفته للقوانين واللوائح المنظمة للعمل وعدم تجاوبه مع الأجهزة القضائية وضعف مستوى الأداء وعدم انضباطه بالعمل وكثرة شكاوى المواطنين وقيامه بمحاباة نفوذ انفتاح بدون موافقة رئاسة الهيئة المخولة قانوناً بذلك بهدف تمرير معاملات، إضافة إلى التلاعب بصرف جزء من موقع مبنى الضبة المستقبلي، وبناءً على ما سبق تم التنسيق مع رئاسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتكليف فريق بقيوم بمراجعة أعمال الفرع للفترة الماضية للوقوف على مكامن الخلل بصورة واضحة ودقيقة، حيث تم إحالتكم بهذا في وقت سابق.

جميع تلك الأسباب توجب علينا القيام بالمعالجة الاحترازية التي تقضي بإيقاف المذكور عن العمل لتحد من ممارسة المزيد من العبث حتى ينتهي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من إعداد تقريره النهائي والتحديد الفاعلين الذين سيتم إحالتهم للجهات المختصة.